جامعة الطارف

قسم العلوم الاجتماعية

الملتقى الوطني : التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر

ــ وحدة البحث التنمية السياحية بقسم علم الاجتماع بالتعاون مع قسم الحقوق ــ جامعة الطارف ــ أيام 5/ 6 ماي 2014

الأمن الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية السياحية

د.شريفة معدن ، أ/ جبايلي عبد الحق – جامعة أم البواقي

ملخص:

أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية و تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية. وترتبط التنمية السياحية بالعديد من عوامل الجذب كالمظاهر التاريخية والثقافية والمناظر الطبيعية والبنية التحتية للمناطق السياحية ومدى توفر وسائل الترفيه، لكن كل هذه العناصر الجاذبة للسائح قد لا تؤثر بشكل كبير في حالة انعدام الأمن الاجتماعي. وعلية ستكون هذه الورقة البحثية محاولة لتسليط الضوء على مدى تأثير الأمن والاستقرار الاجتماعي على تطور السياحة محاولين الإجابة على جملة الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم السياحة وما هي أهم أنواعها؟
2. ما هو الدور الاقتصادي الذي تلعبه السياحة؟
3. أي أثر للأمن والاستقرار الاجتماعي على تطور السياحة؟

مقدمة:

إن المتتبع لتاريخ ظهور السياحة والسفر يضرب بجذوره إلى قرون طويلة وحضارات قديمة، ومنذ أن وجد الإنسان على وجه هذه الأرض، وبالرجوع إلى الإسلام نجد أن القرآن الكريم يدعو صراحة إلى النظر في الكون وظواهر الطبيعة وصنوف البشر وأنواع الحيوانات والنباتات والبحث في كل ما يتصل بالعالم المحسوس ، فالله سبحانه وتعالى الذي اوجد الكون بكل ما فيه يطلب من الإنسان أن يتدبر في كل ما حوله ليعرف معنى الخالق"**الذي أحسن كل شيء خلقه**"(سورة السجدة، الآية 7)، وتوظيف العقل في كل ما نرى من آثار ومعالم للحضارات البائدة والقائمة "**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلكم**"(سورة الروم،الآية 42) ، "**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق**"(سورة العنكبوت،الآية 20)، فبقدر الاستمتاع السياحي بجمال الكون ، يقترب الإنسان من خالقه سبحانه وتعالى.

وعالم السياحة عالم مثير للناس باختلاف أعمارهم واتجاهاتهم وأفكارهم ، حيث انتبهت له الحكومات والمؤسسات حينما تعدت أهميتها في الجانب الاقتصادي إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية مما دفع دول العالم إلى التنافس من أجل اجتذاب أكبر عدد من السياح ، فأصبحت السياحة بذلك صناعة مميزة جعلت الحدود والفواصل الدولية تتكمش إلى حد بعيد. ولهذا اعتبرتها معظم الدول المهتمة على أنها الصناعة الثانية ، وموردا أساسيا ورئيسيا فيها، وذلك نتيجة لعوائدها الاقتصادية الكبيرة فهي توفر المليارات من العملات سنويا، الأمر الذي جعلها تعطى اهتماما أكبر وعناوين قصوى لإنشاء المرافق السياحية المختلفة تشجيعا للسياح وزيادة أعدادهم.

وتشهد السياحة اليوم تطورا ملحوظا في الكثير من دول العالم، واعتمدت عليها الكثير من اقتصادات البلدان الغنية وحتى الفقيرة في خططها التنموية الشاملة ، باعتبارها عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأدركت بوضوح أهمية العمل على الاهتمام بالبيئة ، وتنمية البنية التحتية من مرافق سياحية وترفيهية ،والاهتمام بالمعالم والمدن الأثرية والتاريخية والحضارات القديمة، ونشر ثقافة الاهتمام بالسائح ،وتحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي البعيد عن الصراعات والنزاعات والحروب، فبرزت العديد من الدول والمدن السياحية التي يتنافس عليها ليس فقط السائحين العاديين وإنما حتى رجال الأعمال والمال كاسطنبول ، باريس ، كوبنهاغن ، دبي...وغيرها. فهل فعلا للأمن الاجتماعي لأي منطقة سياحية أثر على حركة السياحة والسياح؟.

مدخل تمهيدي إلى السياحة والتنمية السياحية

اختلف مفهوم السياحة عند العلماء والمفكرين الذين اهتموا بها على اعتبار أنها حركة الحياة ، فالبعض تأثر بالسياحة كظاهرة اجتماعية، وركز آخرون عليها كظاهرة اقتصادية ومنهم من أكد على مكانتها في تنمية العلاقات الدولية ، كما ابرزوا دورها في العلاقة الوثيقة بين ازدهار حركتها وبين التقدم والتحضر لدى الأفراد والمجتمعات. فللسياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها ، فمنذ أزمان طويلة والإنسان في حالة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره وسعيا وراء رزقه ومعاشه. وقد تحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته واحتياجاته وشئون حياته إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة والاستجمام.

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني Guyer Freuler عام 1905 بوصفها" :ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور " بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و هي ثمرة تقدم وسائل النقل[i]

و ما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، و هو ما حاول العالم النمساوي Schullard.H.V التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910 ، حيث أشار إلى أن السياحة هي" :اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة ، وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي و لكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة[ii].

أما منظمة السياحة العالميةW.T.O اعتبرت السياحة بمثابة أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة ولأغراض أخرى ، وبالنسبة للأكاديمية الدولية للسياحة A.I.T فللسياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار[iii].

إن مفهوم التنمية السياحية يعني" :تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات و زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية و المحلية و

خلق فرص عمل جديدة مباشرة و غير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية و سكانية في المناطق النائية"

إن تعريف السياحة ينبثق من تعريف السائح وما يقوم به من نشاط وعلاقات خلال رحلته المؤقتة ، خارج محل إقامته المعتادة ، ولفظ Tourism مشتق من لفظ Tour ويعني في الانجليزية رقم رحلة يقوم بها الفرد ويعود إلى النقطة نفسها التي بدأ منها ، أي رحلة دائرية مع التخطيط لزيارة عدة أماكن من أجل العمل أو المتعة أو التعليم[iv]، والسائح هو الشخص المسافر من أجل المتعة ، والمتنقل في البلاد طلبا للتنزه والاستطلاع والكشف.

وقد ظهر اصطلاح سائح في انجلترا خلال القرن 18، للتعبير عن الرحلة التي يتعين على الشاب الانجليزي أن يقوم بها إلى اليابس الأوروبي لإتمام تعليمه وتثقيفه ، ثم استخدمت في فرنسا للدلالة على كل شخص يقوم بأي رحلة لتحقيق متعة شخصية ، وامتد استخدام اصطلاح سائح بهذه المعان إلى اللغات الأخرى ، اقتصر المفهوم على قيام السائح برحلة ليس بغرض اكتساب المال ولكن بهدف الترويح والعناية بالصحة، ولإشباع الرغبة في معرفة أماكن جديدة و أشخاص آخرون[v]. فللسياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة .وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية .كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه

غير انه يعتبر البعض أنه لا يمكن النظر إلى السياحة على أنها نوعا من الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع وتضامن الأسرة الدولية ، فتجربة الغير تثري فينا ينابيع المعرفة وتعمق مفهومنا لعالمية المجتمع الإنساني.فللسياحة ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال شخص أو أشخاص من محل إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولتهم وهذه هي السياحة الداخلية أو خارج حدود دولتهم وهذه هي السياحة الخارجية الدولية ، ومن التعريفات المعاصرة في التسعينات تعريف "مؤتمر أوتاوا بكندا" حيث ذكر أن " السياحة هي الأنشطة التي يقوم بها الشخص إلى مكان خارج بيئته لمدة زمنية دون أن يكون غرضه من السفر الكسب ، والسائح هو الذي يسافر إلى بلد غير الذي يقيم فيه بشكل معتاد ولمدة لا تقل عن ليلة ولا تزيد عن عام ولا يكون الغرض الأساسي ممارسة أنشطة الكسب[vi] .

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات، وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين

الشعوب ، أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب ، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر رئيس المنظمة العالمية للسياحة « La paix doit au tourisme autant que tourisme doit au paix

وقد تعددت أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة التي تكمن خلفها وتحركها، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنماط جديدة ساعدت على نشأتها وانتشارها كالتقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي و ما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعية خاصة لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض ، مما ترتب عليه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب .

وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر أهمها:

- عدد الأشخاص المسافرين وتتمثل في سياحة فردية ، وسياحة جماعية.
- نوع وسيلة المواصلات المستخدمة وتتمثل في سياحة برية، سياحة بحرية و سياحة جوية
- الموقع الجغرافي وتتمثل في سياحة داخلية وسياحة خارجية.

السياحة الداخلية: ونعني بها تلك الزيارات والانتقالات التي يقوم بها الأفراد داخل حدود دولتهم

السياحة الخارجية: هي الحركة النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدولة والقارات المختلفة

أما بالنسبة للتنمية السياحية فتعتبر عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، و بالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، و كذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية و الإنسانية و المادية .و من هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. وإذا تحدثنا عن أهداف التنمية السياحية نجد أن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف، كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف اكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتختلف أهداف وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر داخل نفس الدولة ، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكنات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

ومن أهداف التنمية السياحية على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- تحقيق النمو والتطور السياحي.
- تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة.

- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.
- زيادة الدخل الوطني الإجمالي.

دور السياحة في التنمية الإقتصادية:

رغم إختلاف الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للسياحة وذلك بإختلاف أنواعها، فإن التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى تزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وحسب المجلس العالمي للسياحة والسفر فإن السياحة تمثل أكثر من 10% من الناتج الوطني الخام العالمي، و10,7 %من الإستثمار، و11,7% من الموارد الجبائية للدول والتي تمثل عوامل مهمة في التنمية الإقتصادية وبالتالي فإن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الإقتصادية الكبرى منها العمالة، الإستثمار...كما أن المنظمة العالمية للسياحة قد أحصت عدد السواح لسنة 1997م ب625 مليون سائح مقابل 445 دولار، كما تطور العدد ليصبح سنة 2006م 842 مليون سائح مقابل 800 مليار دولار مما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الإقتصادية، وتتحدث التوقعات للمنظمة العالمية للسياحة عن أرقام مذهلة للسنوات 2010–2020 ،بحيث أن في سنة 2010 : العدد المتوقع للسياح 1.018 مليار سائح مع عائدات مقدرة ب: 1550 مليار دولار،أما سنة 2020 فحسب التوقعات سيبلغ عدد السياح 1.600 مليارسائح مقابل مداخيل مالية مساوية ل 2000 مليار دولار[vii]

حيث ظهر إهتمام الكثير من الدول بهذا القطاع الحساس ، و ترجم هذا الإهتمام من طرف الحكومات في تشجيع الإستثمارات الأجنبية، وتعتبر السياحة نشاط يجلب المداخيل دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف إختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك، ويتمثل تحليل الأثر الإقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للساحة في :[viii]

- تحديد الموقع وأهمية ودور السياحة في الإقتصاديات الوطنية.
- تقدير وتحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي في المستقبل
- تحديد العوامل المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل
- تحليل ودراسة نتائج النشاط السياحي ومقارنتها بنتائج القطاعات الإقتصادية الأخرى

ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الإقتصادي من خلال دراسة الآثار الإقتصادية على بعض متغيرات الإقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الإستثمار في البنى التحتية.

ويمكن أن يؤثر القطاع السياحي في إقتصاد أي بلد من خلال مايأتي:[ix]

- زيادة الدخل القومي: فالخطة العامة للدولة هي عبارة عن مجموع خطط كل المشاريع الإقتصادية، فزيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- تحسين مركز ميزان المدفوعات: فالميزان السياحي جزء من ميزان المدفوعات التجارية لأي بلد، فمثلا قد تصل نسبة مساهمة السياحة حوالي 10 % من ميزان المدفوعات الكلي .
- تشغيل أكبر قدر ممكن من العمالة حيث أن مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل بات واضحا على المستوى المحلي والعالمي.
- يولد قطاع السياحة صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي.
- يؤدي تطوير المشاريع السياحية إلى زيادة الإستثمار والإدخار والترويج لتصدير المنتجات المحلية، مما يؤثر إيجابا على المستوى دخل الفرد والدخل القومي حيث أن: الدخل القومي= الإستهلاك +الإدخار(الإستثمار)+الصادرات+الواردات
- السياحة تحقق في زيادة الإستهلاك:ويحدث من خلال أثر المضاعف السياحي الذي يساوي الميل الحدي لإنفاق السائح (عدد المرات التي تزيد بها الدخل السياحي مقارنة بالإنفاق السياحي) فمثلا إذا كان المضاعف يساوي ثلاثة(03) إذن كل دينار يستخدم ثلاثة (03) مرات ويزيد الدخل ثلاثة مرات.
- أثر السياحة على مستوى الأسعار: فزيادة حجم الطلب على الخدمات السياحية وزيادة معدل الإقامة للسائح يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات السياحية وبالتالي يؤثر على مستوى الأسعار (العلاقة بين العرض والطلب)

ومن خلال هذا التكامل في توضيح أثر السياحة على الإقتصاد القومي يجدر بنا أن نبادر بتجديد عدة محاور يتم على أساسها تنش يط الحركة السياحية في أي دولة وزيادة فاعلية آثارها الإقتصادية المرغوبة.

وتتضمن السياسة السياحية الجزائرية تحديد توزيع المهام في المجال السياحي على كل من القطاعين الخاص والحكومي وال هدف من هذه السياسة ه و إنشاء صناعة سياحية حقيقية يرجى منها آثار إقتصادية وإجتماعية وثقافية لذلك تم توزيع المهام في في المجال السياحي كمايلي:[x]

يتحمل القطاع الخاص الإستثمار، تكوين منتوج سياحي تنافسي، التنظيم والإدارة ، فيما تتحمل الدولة مهام وضع إطار قانوني واضح وملائم للإستثمار ونمو صناعة سياحية عن طريق خطة تتمثل في:

- بذل جهود ترقوية متميزة بإتجاه السياح والمستثمرين عن طريق جهاز الدولة للترفيه وتحسين محيط القطاع السياحي.
- غاية السائح بوضع أنماط وقوانين تلزم هياكل الإستقبال خدمته بنوعية.
- التكوين والرسكلة لعمال القطاع لرفع مستوى أدائهم.
- الحفاظ على مناطق التوسع السياحي.

وإذا كان هذا هو الدور الفعال الذي تلعبه السياحة في تنمية اقتصادات البلدان سواء الغنية أو الفقيرة،فانه من الضروري إتباع استراتيجيات واضحة من أجل النهوض بقطاع السياحة في العالم عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص من خلال تخطيط سياحي يأخذ بعين الاعتبار مختلف مقومات قيام قطاع السياحة وأهم العناصر والعوامل الجاذبة للسائح.ومن أهم أولوياتها تحقيق الأمن الداخلي من استقرار وأمن اجتماعي، فما هو يا ترى دور هذا الأخير في تحقيق التنمية السياحية؟

<u>الأمن الاجتماعي وأثره على التنمية السياحية:</u>

لقد أشارت كثير من الدراسات المتعلقة بالسياحة حول أهمية الفرد البشري–المواطن– في التنمية السياحية ، خاصة فيما يتعلق بسلوكه المفيد والايجابي تجاه الوافدين من السياح ، فأكدت على دور المواطن في السياحي الذي يتطلب منه وعيا سياحيا وظيفيا فيكون لديه الوعي الكامل تجاه نفسه وأمته وبلده ،بالكلمة الطيبة والمعاملة المثالية والإرشاد الخير. فالدول التي تنفق أموال طائلة في سبيل تحقيق الهدف السياحي، تعتبر مسؤولية نجاحه وإخفاقه في يد كل مواطن وليست مهمة المسئولين والمختصين فقط ذلك أن المواطن يعتبر واجهة لوطنه وسفيره أمام الغرباء [xi]، ولذا قيل أن المواطن عليه أن يتحلى بالاستقامة والتفتح والإخلاص والالتزام بالسمعة الشخصية والوطنية.

هذا إن دل على شيء فانه يدل على أهمية توفير الأمن والأمان والشعور بالاستقرار للسائح، فهذا الأخير لا بد أن يعامل باللين والرفق حتى نشعره بالراحة والاطمئنان ونمكنه من تحقيق هدفه السياحي ونضمن انه سيعود مرة أخرى. فثقافة الوعي السياحي التي يجب أن يتحلى بها المواطن لها دور كبير في تفعيل العملية السياحية. وإذا كان تطور حركة السياحة في أي بلد مرتبط بالوعي السياحي لأراده ، فكيف سيكون حال السياحة في حالة ما إذا انتشر اللاأمن وعدم الاستقرار، وعمت الفوضى والاضطرابات والصراعات والنزاعات فانه ممن دون شك فان ذلك سيكون له تأثير كبير على تراجع عدد السياح والوافدين إلى هذا البلد.

والمتتبع للسياحة وتطورها وآفاقها يجد العديد من الكتابات التي تناولت مسألة "عناصر الجذب السياحي"، حيث حصرتها في المناظر الطبيعية ، البنية التحتية ، وسائل الترفيه، الطقس الجميل، المظاهر التاريخية والثقافية، والعوامل البيئية وغيرها . إلا أن الملاحظ أيضا أنه هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أثر الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني على تطور الحركة السياحية وازدهارها، فالدراسات تناولت علاقة الكثير من الأحداث المحلية والعالمية التي أثرت بشكل مباشر على تراجع التنمية السياحية على العديد من دول العالم أهمها نذكر منها :

- حرب الخليج 1990 إلى 1991.
- أحداث الإرهاب 1992 إلى 1994.
- أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية 2001.
- الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003.
- حادث تفجيرات طابا في أكتوبر 2004.

وعليه فانه من العوامل السلبية المؤثرة على حجم واتجاه السياحة الدولية والخارجية هي:

– الاضطرابات والصراعات العسكرية والسياسية والحروب سواء كانت بين الدول مثل الحرب العراقية والإيرانية وحرب الخليج ، أو كانت داخل الدولة مثل الحرب الأهلية في لبنان ويوغسلافيا وبعض الدول الإفريقية

–الإرهاب وعمليات التعدي على السائحين مثل الأحداث التي جرت في فلوريدا وأسبانيا ومصر .

وبالنسبة للجزائر فقد كان لأحداث العنف التي عرفتها منذ سنة 1992 أثر بالغ على تراجع عدد السياح الوافدين خاصة من الخارج، ولم تشهد السياحة انتعاشا نسبيا إلا بعد سنوات 2006 في ضوء التحسن النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي. ولا تزال الجزائر اليوم تعاني فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية من فوضى وانعدام الأمن والانغلاق[xii].

وأكثر مثال على تأثير انعدام الأمن الاجتماعي على السياحة ، ما يشهده العالم العربي اليوم بما يعرف بثورات الربيع العربي" ، فاغلب الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث تعتمد على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي تأثر كثيرا، وحقق خسائر كبيرة لم تشمل فقط البلدان التي هزتها رياح التغيير، بل طالت تلك التي ظلت بعيدة عن تغيير الأنظمة. وشملت الخسائر مصر وتونس اليمن وسوريا، إضافة إلى دول أخرى لم تستطع أن تنأى بنفسها عن التأثر بما يجري في جوارها كلبنان، والمغرب والأردن

وهي دول تشكل السياحة العربية والخارجية إليها مصدراً رئيسا للدخل القومي، ومصدر دخل لأعداد ضخمة من العاملين في هذا الحقل من الشعوب.

ووفقاً لتقديرات المنظمة العربية للسياحة، فقد تكبد قطاع السياحة العربي خسائر فاقت 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، كما أن هذا القطاع سجل تراجعاً وصل إلى 11 في المائة في بلدان المشرق العربي و13 في المائة في بلدان المغرب العربي، وذلك في الوقت الذي سجلت فيه السياحة العالمية نمواً بنحو (5,2) في المائة[xiii].

ففي اليمن، الذي زاره في عام 2010 مليون و247 ألفاً و62 سائحاً، قدّرت الشركات السياحية في اليمن الخسائر التي تكبدتها جرّاء الأزمة التي تعصف بالبلاد بنحو 750 مليون دولار، متوقعة أن تصل إلى (1,2) مليار دولار حتى نهاية العام الحالي 2012[xiv].

أما تونس، التي شهدت أولى ثورات "الربيع العربي"، فما زالت تعاني من تراجع الحركة السياحية جراء التأثير السلبي، الذي أحدثته أعمال العنف التي اجتاحت البلاد قبل وبعد الثورة. ويؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل 350 ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل 10 في المائة من القوة العاملة في البلاد. وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنوياً 7 ملايين سائح تجتذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية، وهذا العدد من السياح يعطي تونس 6 في المائة من إجمالي ناتجها الوطني[xv].

أما بالنسبة لمصر فتلعب السياحة دورا مهماً في الاقتصاد المصري، وفي السنوات الأخيرة باتت مصر واحداً من أفضل 18 مقصداً سياحياً على المستوى العالمي، ويكفي عرض بعض الأرقام لمعرفة الدور الحيوي للسياحة في مصر، ففي العام الماضي زارها نحو 12 مليون سائح ما حقق دخلاً للموازنة يتجاوز 12 مليار دولار، إضافة إلى مكاسب كبيرة حققتها الصناعات الأخرى القائمة على السياحة مثل الفنادق وشركات السياحة وغيرها، وتشير الإحصاءات إلى أن واحدا من كل 6 مصريين يعملون في قطاع السياحة، لكن أحداث ثورة يناير وما تلاها، جرت على القطاع السياحي خسائر فادحة بعد تراجع أعداد السياح، وتراجع معدلات الإشغال الفندقي إلى ما بين 10 و15 في المائة[xvi].

فالعالم اليوم وبالأمس لم يخلو من الأحداث والحروب والنزاعات والفوضى، لكن ما أثبتته الكثير من النظريات السوسيولوجية والاقتصادية أنه لا تطور مع الفوضى واللااستقرار ليس في مجال السياحة فحسب ولكن في كل المجالات، وخير دليل ما شهدته الجزائر من أحداث عنف التي أثرت بشكل سلبي كبير على العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، فكانت لسنوات العشرية

السوداء كما سماها العديد من الباحثين والمفكرين ، دور في تراجع الاقتصاد الوطني بأجمله وليس قطاع السياسة وحده.

خاتمة:

لقد تنبهت العديد من دول العالم إلى الدور التنموي الذي تلعبه السياحة ، ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد ومساهمتها في الدخل الوطني للبلاد ، فالكثير من البلدان أحرزت تطورا وازدهارا كبيرا نتيجة اعتمادها على القطاع السياحي والعمل على تطويره والاهتمام به ، وتوفير جميع العوامل المساعدة على انتعاشه ، وتطبيق الخطط الإستراتيجية من أجل رفع مستوى الإمكانيات السياحية .

فبالقدر ما تعمل الدول الرائدة في مجال السياحة على الاهتمام بعناصر الجذب، كتوفير المرافق السياحية وتطوير خدماتها، والاهتمام بالمواقع السياحية والآثار والمتاحف ، وحتى بالبنية التحتية من مدن وطرقات وفنادق...، تعمل أيضا على نشر ثقافة الوعي السياحي لدى المواطنين والاهتمام بالموارد البشرية في مجال السياحة من أجل تسهيل خدمة التوجيه والإرشاد. كذلك فان المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعيين مطلب أساسي لاستقطاب وفود السياح داخليا وخارجيا.

الهوامش:

[i] 1- يحي سعيدي،سليم العمراوي – ساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر) – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – جامعة بغداد – العدد 36 – 2013 – ص5.

[ii] 2- نفس المرجع – ص6

[iii] نفس المرجع – نفس الصفحة

[iv] محمد الصيرفي- التخطيط السياحي – ط1 – دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – 2007 – ص11

[v] نفس المرجع – ص24

[vi] نفس المرجع – ص12

[vii] شبوطي حكيم: "الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات، عدد05، الجزائر، جويلية 2011، ص ص70-71 .

[viii] حميدة بوعموشة:"دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني (دراسة حلة الجزائر)"، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012،ص31.

[ix] موفق عدنان عبد الجبار الحميري:أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشروالتوزيع،ط1،الأردن،2010،ص ص16-17

[x] هواري معراج،محمد سليمان جردات: "السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية(حالة الإقتصاد الجزائري)"،مجلة الباحث،عدد01،الجزائر، 2004، ص24.

[xi] يوسف جعفر سعادة – التربية السياحية – ط1 – دار الكتاب الحديث – القاهرة 2000 – ص219

[xii] يحي سعيدي ، سليم العمراوي – مرجع سابق – ص11

[xiii] احمد حلمي عبد اللطيف – اقتصاديت دول الربيع العربي..الواقع والآفاق – مجلة مركز الحوار للدراسات السياسية – العدد 45 – القاهرة – 2013 – ص7

[xiv] نفس المرجع – ص 8

[xv] نفس المرجع – ص 12

[xvi] نفس المرجع – ص13